قرار مجلس المنافسة عدد 48/ق/2022 صادر في 15 من شوال 1443 (16 ماي 2022) المتعلق بتولي شركة «Covéa Coopérations SA» المراقبة الحصرية لشركة «PartnerRe Ltd» عبر اقتناء مجموع أسهمها العادية من الفئة «A» والتي تمثل أكثر من 99% من حقوق تصويت الشركة المستهدفة.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 15 من شوال 1443 (16 ماي 2022)، طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد تأكد رئيس مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 042/ع.ت.إ/2022 بتاريخ 25 من شعبان 1443 (28 مارس 2022)، المتعلق بتولي شركة «Covéa Coopérations SA» المراقبة الحصرية لشركة «PartnerRe Ltd» عبر اقتناء مجموع أسهمها العادية من الفئة «A» والتي تمثل أكثر من 99% من حقوق تصويت الشركة المستهدفة ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 044/2022 بتاريخ 26 من شعبان 1443 (29 مارس 2022) والقاضي بتعيين السيد ايت اصغير نبيل مقررا في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 6 رمضان 1443 (8 أبريل 2022) والذي يمنح أجل 10 أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 28 من شعبان 1443 (فاتح أبريل 2022) ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 19 من رمضان 1443 (21 أبريل 2022) ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 15 من شوال 1443 (16 ماي 2022) ؛

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد تفويت أسهم موقع بين أطراف العملية بتاريخ 16 ديسمبر 2021 اقتنت بموجبه شركة «Covéa Coopérations SA» مجموع الأسهم العادية من الفئة «A» والتي تمثل أكثر من 99% من حقوق تصويت شركة «PartnerRe Ltd» ؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «Covéa Coopérations SA» المراقبة الحصرية لشركة «PartnerRe Ltd» عبر اقتناء مجموع أسهمها العادية من الفئة «A» والتي تمثل أكثر من 99% من حقوق تصويت الشركة المستهدفة، وبالتالي فإنها تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهو تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت والمحدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- **الجهة المقتنية** : «مجموعة Covéa» وهي مجموعة تعاضديات تأمين فرنسية مسيرة من طرف الشركة الأم Covéa SGAM، وتنشط المجموعة في قطاعي التأمين وإعادة التأمين من خلال تسع تعاضديات والشركة القابضة التنفيذية «Covéa Coopérations SA» التي تعتبر الشركة المقتنية بصفة مباشرة، وهي عبارة عن شركة مساهمة خاضعة للقانون الفرنسي ومسجلة بالسجل التجاري لمدينة Le Mans تحت عدد 439881137، ويتواجد مقرها الاجتماعي بفرنسا، وتنشط هذه الشركة أساسا على مستوى سوق إعادة التأمين. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة Covéa لا تتوفر على فروع أو مكاتب محلية مسجلة بالمغرب، وهي تنشط على الصعيد الوطني في سوق إعادة التأمين من خلال شركتين تابعتين لها «Mma Iard SA» و«Mma Iard AM» وترتبط خدماتها المقدمة في المغرب أساسا بالتأمين على غير الحياة، حيث تقوم مجموعة Covéa بعمليات إعادة التأمين المتعلقة بشركات التأمين التي تنشط في المجال البحري والجوي والنقل.

- **الجهة المستهدفة** : شركة «PartnerRe LTD»، وهي الشركة القابضة لمجموعة PartnerRe، متخصصة في إعادة التأمين ومسجلة بالسجل التجاري لدولة برمودا تحت عدد 18620، وتنتمي الشركة المستهدفة لمجموعة Exor N.V الهولندية التي تعد من أكبر الشركات القابضة بأوروبا وتستثمر في قطاعات متنوعة بما فيها إعادة التأمين والزراعة والسيارات والبناء. وتنشط شركة «PartnerRe Ltd» بالمغرب بشكل أساسي في سوق إعادة التأمين على غير الحياة، من خلال الشركة التابعة لها كليا «Partner Reinsurance Europe SE» «RESE»، ولا تتوفر «PartnerRe Ltd» على فروع مباشرة على الصعيد الوطني.

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة واستنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث يستفاد من التحقيق أن الأسواق المرجعية المعنية بهذه العملية هي :

- سوق التأمين غير تأمينات الحياة ؛

- سوق إعادة التأمين غير تأمينات الحياة ؛

وحيث إنه تم تحديد السوق الوطنية كسوق جغرافية بالنسبة لسوق التأمين وذلك اعتبارا للتشريعات والأنظمة التنظيمية المعمول بها في كل بلد. أما فيما يتعلق بسوق إعادة التأمين، فإن الامتداد الجغرافي لهذه الخدمات يبقى ذو نطاق عالمي بسبب حاجة الشركات الناشطة في هذا المجال إلى تقاسم المخاطر على صعيد عالمي، غير أنه بالنظر إلى غياب أي أثر سلبي للعملية على المنافسة، فإنه يمكن أن يبقى هذا التحديد مفتوحا دون الحاجة إلى تدقيق.

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي للعملية أسفر عن كون العملية لن يكون لها أي تأثير أفقي سلبي على المنافسة في السوق الوطنية المتعقلة بإعادة التأمين غير تأمينات الحياة (réassurance non-vie)، وذلك للأسباب التالية :

- **أولا** : لكون حصة الشركات المعنية، أي «مجموعة Covéa» المقتنية وشركة «PartnerRe Ltd» المستهدفة، على مستوى السوق المغربية لإعادة التأمين غير تأمينات الحياة تظل جد ضعيفة وستتراوح بين 0 و5 في المائة بعد إنجاز العملية؛

- **ثانيا** : لكون الحصة التراكمية لأطراف الصفقة على مستوى السوق الإجمالي للتأمين وإعادة التأمين المغربي تبقى كذلك منخفضة وستتراوح بين 0 و5 في المائة بعد إنجاز العملية؛

- **ثالثا** : وجود الشركة المركزية لإعادة التأمين(SCR)، وهي شركة وطنية تزاول حصريا عمليات إعادة التأمين وتتمتع بأكبر حصة في سوق إعادة التأمين والتي تتراوح بين 30 و40 في المائة؛

- **رابعا** : تتميز سوق إعادة التأمين على غير الحياة بالمغرب، بتواجد شركات عالمية كبرى تنشط في السوق الوطنية مثل : شركة Swiss Re، وشركة Hannover Re ... ؛

وحيث إنه بالإضافة إلى الأسباب المسطرة أعلاه، فإنه لن ينتج عن عملية التركيز الاقتصادي الحالية أي تأثير عمودي سلبي على المنافسة من شأنه غلق الأسواق القبلية أو البعدية للأسواق المعنية، نظرا لكون مجموعة Covéa تنشط بشكل هامشي للغاية على مستوى سوق التأمين على غير الحياة، إذ تتراوح حصتها على مستوى السوق المذكورة بالمغرب بين 0 و5 في المائة ؛

وحيث إن شركة PartnerRe تنشط بالمغرب على مستوى سوق إعادة التأمين على غير الحياة فقط ؛

وحيث إن سوق التأمين على غير الحياة بالمغرب يعرف تواجد شركات وطنية ودولية تتوفر على حصص مهمة في السوق المعنية من بينها: شركة سهام للتأمين ش.م، وشركة تأمين الوفاء ش.م، وشركة أطلنطا سند ش.م، وشركة أكسا التأمين المغرب ش.م، وشركة الملكية المغربية للتأمين(RMA) ش.م ؛

وحيث إنه لا وجود لأي تداخل تكتلي ما بين أنشطة الشركات أطراف عملية التركيز ؛

وحيث إنه استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، ومن خلال التحليل التنافسي للأسواق المرجعية المعنية، يتبين أنه لن يترتب عن العملية الحالية أي تأثير سلبي على المنافسة في السوق المعنية أو في جزء مهم منها،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 042/ ع.ت.إ /2022 بتاريخ 25 من شعبان 1443 (28 مارس 2022)، يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Covéa Coopérations SA» المراقبة الحصرية لشركة «PartnerRe Ltd» عبر اقتناء مجموع أسهمها العادية من الفئة «A» والتي تمثل أكثر من 99% من حقوق تصويت الشركة المستهدفة.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقد اجتماعها طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، بتاريخ 15 من شوال 1443 (16 ماي 2022)، بحضور السيد أحمد رحو رئيساً للجلسة، والسيدة جيهان بنيوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، عبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

جيهان بنيوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.